متحدون لرفعة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
3–4 ديسمبر 2026، جنيف

ردّ الاعتبار لمبدأ الإنسانية: جهودنا الجماعية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني

مشروع القرار الأولي

يونيو2026

AR
CD/26/DRX.X
الأصل: بالإنكليزية
مشروع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،
وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية الصليب الأحمر البنمي،
والصليب الأحمر الإسباني، والصليب الأحمر السويسري

Public

مشروع القرار الأولي

ردّ الاعتبار لمبدأ الإنسانية: جهودنا الجماعية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بالقرارات السابقة الصادرة عن مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، التي تحدّد التزامات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بالدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وتحسين القدرة على مواجهة التحديات التي يفرضها عصرنا، بما في ذلك القرارات 5 و7 و8 الصادرة عن مجلس المندوبين لعام 2024 والمعنونة "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه" و "إعادة تأكيد دور الحركة الدولية بصفتها عاملاً للسلام"، و "الحروب في المدن: نداء رسمي من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر"، والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي لعام 2019 بعنوان "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني" والقرار 1 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024 بعنوان "إرساء ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني"؛ *وبذكّر* أيضاً بإعلان المؤتمر الدولي لعام 2003 بشأن "صون كرامة الإنسان"؛ *وبذكّر* كذلك بالقرار 3 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024، والمعنون "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني"، الذي يعرب عن قلق الحركة من التكلفة البشرية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وغيرها من القدرات العسكرية التي تتضمّن الذكاء الاصطناعي؛ *ويعيد تأكيد* القرار 8 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2009، والمعنون "احترام الرعاية الصحية وحمايتها في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف"، والقرار 4 الصادر عن المؤتمر الدولي لعام 2015، والمعنون "الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً"، الذي يسجّل بكل تقدير التوصيات العملية التي صاغتها الحركة من أجل تعزيز تقديم رعاية صحية آمنة،

وإذ يعرب عن هواجسه من أن الوضع الإنساني ازداد تدهوراً منذ انعقاد مجلس المندوبين الأخير، مع وجود أكثر من 130 نزاعاً مسلحاً يدور الآن في شتّى أنحاء العالم، وما تخلّفه من آثار مدمّرة وعواقب وخيمة على السكان المدنيين، إلى حدّ يستحيل فيه إعداد استجابة إنسانية كافية،

وإذ يعرب عن غضبه إزاء تفاقم المعاناة التي تلازم الحروب بسبب الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني، وتآكل احترام كرامة الإنسان وحياة الناس،

وإذ يدين بوجه خاص الهجمات غير المقبولة التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم من يؤدون وظائف طبية، الذين قُتل العديد منهم أثناء تأدية واجبهم، في ظل إفلات من العقاب، *ويعرب عن استيائه* من هذه الهجمات التي أودت بحياة 35 شخصاً من موظفي حركتنا ومتطوعيها في عام 2025 وحده،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء حالات التأخير المتكررة وغير المقبولة في حركة خدمات الطوارئ الطبية على الجبهات، بما قد يؤدي إلى وفيات يمكن تجنبها، ويعرّض أفراد الطواقم الطبية والعاملين في المجال الإنساني لمزيد من الخطر، ويقوّض حقّ جميع الأشخاص الجرحى والمرضى في الحصول على الرعاية الطبية بأقل قدر ممكن من التأخير،

وإذ يذكّر بأن العاملين في المجال الإنساني ينقذون الأرواح – إذ يقدمون خدمات الرعاية الطبية والمياه والمأوى وغيرها من المساعدات من أجل هدف وحيد يتمثل في تخفيف معاناة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة،

وإذ يعرب عن قلق شديد إزاء ازدياد الإساءة إلى صورة المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال التي يرتكز عليها عملنا، في الخطاب العام والسياسي، مما يعرّض العاملين في المجال الإنساني لخطر أكبر ويعيق بدوره تقديم مساعدات غير متحيّزة إلى السكان المدنيين،

وإذ يعرب عن استيائه من غياب الإرادة السياسية لمواجهة هذه الاتجاهات الخطيرة وعكس مسارها، بما في ذلك إخفاق الدول في إجراء تحقيقات كاملة وسريعة وغير متحيّزة ومستقلة وشفافة وفعالة في الحوادث التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني، بهدف محاسبة مرتكبيها، وفي ممارسة نفوذها على أطراف النزاعات المسلحة لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووقف أنماط الانتهاكات الواضحة والمتكررة،

وإذ يعرب عن هواجسه إزاء الإفلات من العقاب الذي يسود حتى في أشد انتهاكات القانون الدولي الإنساني خطورة، *ويذكّر* بدور الهيئات غير المتحيّزة، بما فيها المحاكم والهيئات القضائية الدولية، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وغيرها من الآليات، في دعم جهود المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي،

1- *يعتمد* النداء المرفق بعنوان "**الحفاظ على مبدأ الإنسانية – الحركة تدقّ ناقوس الخطر وتصدر إعلاناً رسمياً**"، *ويلتزم* بنشره على نطاق واسع وعلى وجه الاستعجال، إذ يجب على الحركة أن ترفع الصوت إزاء التوجهات غير المقبولة التي تشهدها، وتقف متضامنة مع جميع مكوناتها التي تواجه أسوأ آثار هذه الاتجاهات؛

2- *يدعو* جميع مكونات الحركة إلى مضاعفة جهودها، بما يتماشى مع ولاية كل مكون فيها، لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني على مستوى العالم، وذلك من خلال زيادة حفز القوة المعنوية للحركة لحثّ الدول وجميع أطراف النزاعات المسلحة على احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في جميع الأحوال، بما يسهم في إرساء نظام من المسؤولية المشتركة والوقائية والعالمية؛

3- *يدعو* مكونات الحركة إلى أن تقوم، وفقاً لمبادئها الأساسية وولاية كل مكوّن فيها، بتذكير الدول بالتزامها بالتحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومقاضاة مرتكبيها؛

4- *يسلّم* بدور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، والتزامها القوي بالعمل الجماعي على مكافحة تجريد الناس من صفتهم كبشر وتآكل احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية؛ وتعزيز الحوار ونبذ العنف وترسيخ روح السلام؛ ونشر القانون الدولي الإنساني وتعزيزه وفق نهج شامل للمجتمع ككل؛

5- *يعيد تأكيد* تفاني الحركة في استخدام جميع الأدوات المتاحة لها للمطالبة باحترام العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، واحترام الشارات المميّزة التي تيسّر التعرّف على أفراد الخدمات الطبية والمرافق ووسائل النقل الطبية، وكذلك الموظفين والمتطوعين التابعين للحركة؛

6- *يشجّع* مكونات الحركة، وفقاً لولاية كل منها، على إعطاء الأولوية لجهود الدعوة والتأثير بطريقة تعاونية وتكاملية، لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الدستورية مثل المؤتمر الدولي؛

7- *يؤكد* أن مكونات الحركة لن تدّخر أيّ جهد في هذا العمل.

المرفق

الحفاظ على مبدأ الإنسانية – الحركة تدقّ ناقوس الخطر وتصدر إعلاناً رسمياً

نحن، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، التي تضم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، و191 جمعية من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، نطلق هذا النداء لتجنّب ضرر لا رجعة فيه:

ونشعر بالصدمة من جسامة المعاناة الإنسانية التي نشهدها في شتّى أنحاء العالم، ومن تآكل احترام المبادئ والقواعد عينها التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني.

ولدينا في الحركة ككل فهم متعمّق ومباشر للتكلفة البشرية الناجمة عن عدم احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما بالنسبة إلى المدنيين. وعلاوة على ذلك، يعيق عدم احترام القانون الدولي الإنساني قدرتنا على تنفيذ ولاياتنا. ويشكّل احترام القانون الدولي الإنساني - بما في ذلك احترام الشارات المميّزة – واجباً يقع على عاتق أطراف النزاعات وعنصراً أساسياً لتوفير الحيّز الإنساني اللازم لتنفيذ عملنا.

والإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف العاملين والمتطوعين في المجال الإنساني، يوجّه رسالة خطيرة مفادها أن هذا السلوك مقبول، مما يؤدي إلى زيادة تآكل احترام القانون الدولي الإنساني.

والهجمات غير المقبولة التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني الذين يؤدون وظائفهم وفقاً لمبادئ الإنسانية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال، إضافة إلى عدم احترام شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هي مظاهر تعكس عالماً يرفض الاعتراف الأساسي بإنسانيتنا المشتركة، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة.

وفي عام 2025 وحده، قُتل 387 شخصاً من المتطوعين والموظفين العاملين في المجال الإنساني، ومن بينهم 35 شخصاً من موظفي حركتنا ومتطوعيها. وكان هذا العام أشدّ الأعوام فتكاً على الاطلاق، ضمن سلسلة من الأعوام التي تزداد فيها حصيلة الضحايا. ولا تمثل هذه المسألة خسارة غير مقبولة ومأساوية في الأرواح فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى حرمان السكان من إمكانية الوصول إلى الخدمات والمساعدات الأساسية التي تقدمها الجهات الفاعلة الإنسانية أو تدعمها.

ونعرب عن استيائنا من غياب الإرادة السياسية لمواجهة هذه الاتجاهات الخطيرة، بما في ذلك غياب المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وقد شجّع ارتكاب الانتهاكات المتكررة والإفلات من العقاب على انتشار خطاب يشكّك في جدوى القانون الدولي الإنساني؛ بيد أن هذه المجموعة من القوانين تجسّد معنى حماية إنسانيتنا المشتركة في أحلك الأوقات، ويجب عدم التخلي عنها أبداً.

وأصدرت الدول عدداً كبيراً من القرارات والبيانات والتعهدات في السنوات الأخيرة في مختلف المنتديات؛ وعليها أن تتّخذ إجراءات فعلية تثبت أنها ليست مجرد كلمات جوفاء.

وتحثّ الحركة جميع الدول على الامتثال لالتزاماتها باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه. وفي ظل غياب جهود ملموسة ومجدية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، نخشى انهيار القيم الإنسانية التي تتمثل مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدفاع عنها، وتعرّض مستقبل الحضارة ذاته للخطر.

وبصفتنا أكبر حركة إنسانية في العالم، تمثل التزاماً عالمياً حقيقياً بخدمة الإنسانية، نرفض قبول بالمسار الخطير الذي وصلنا إليه على أنه محتوم. وندعو بأشد العبارات إلى إنهاء المعاناة الإنسانية التي لا مبرّر لها والتي يمكن تجنبها، اللاحقة بالمتضررين من النزاعات المسلحة والعنف كل يوم.

وعلى وجه الخصوص:

- نطالب جميع أطراف النزاعات بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احترام العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، بمن فيهم أولئك الذين يؤدون وظائف طبية، وكذلك الشارات المميّزة؛
- نشدّد على أن تعجّل جميع الدول باتّخاذ كافة الإجراءات الممكنة لاحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في جميع الأحوال، كجزء من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي وقانون المعاهدات، وخاصة المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف؛
- ندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني؛

- نناشد الدول وأطراف النزاعات أن تعزّز سُبل الحوار وبناء الثقة وتلجأ إليها من أجل ضمان صون كرامة الإنسان وفتح آفاق المصالحة، بما يضع أساساً أقوى لتحقيق سلام مستدام؛
- وتقف الحركة بكامل مكوناتها على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها من أجل إنسانيتنا المشتركة ومهمتنا المتمثلة في حماية الفئات السكانية المستضعفة ومساعدتها في جميع أنحاء العالم.